

في تقرير نشره «الأبناء» حول مخاطر الصناعة المصرفية في الكويت

# «كابيتال ستاندرز»: النظام المصرفي الكويتي من أقوى الأنظمة في المنطقة

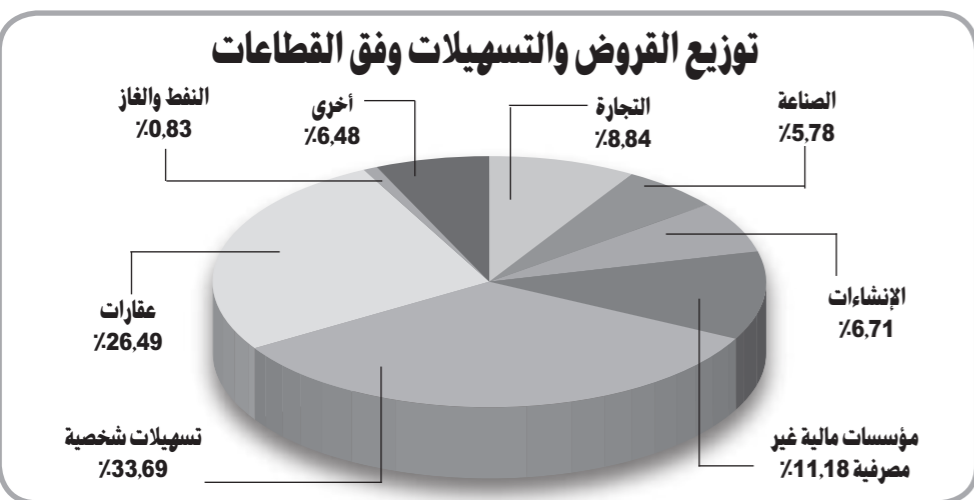
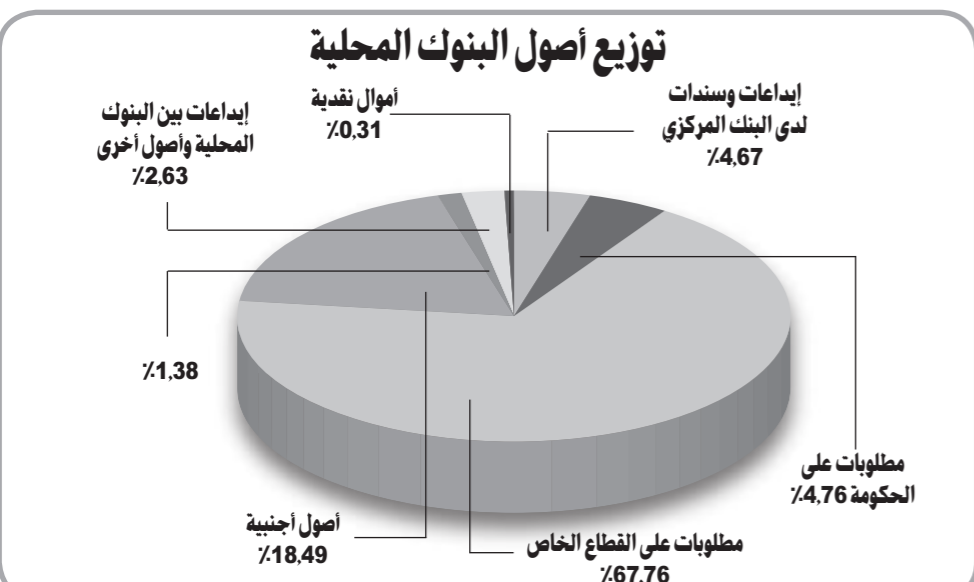
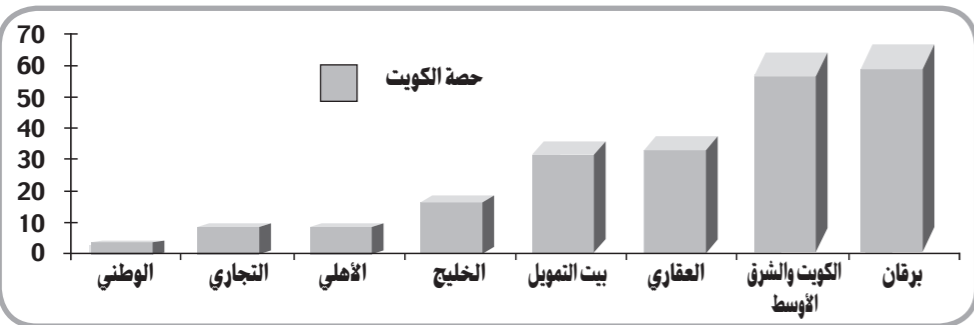


د. أماني بورسلي

الى سعي البنوك المحلية لتوسيع مجال انشطتها الى ما هو ابعد من الخدمات المصرفية التقليدية ونحو الاستثمار والتأمين. وأشار التقرير إلى أن المصارف الكويتية تحتاج الى اطار تنظيمي مناسب لكي تلعب دور البنوك العالمية ولكي تواجه منافسة شركات الاستثمار والتأمين الوطنية. ومن المتوقع أيضا ان تشعربنوك المحلية بضغط تنافسية أشد عندما تفتح الكويت سوقها للبنوك الأجنبية نتيجة لعضويتها في منظمة التجارة العالمية.. وفيما يلي التفاصيل:

المنتجات مما يمكن ان يحد من ربحيته. وتنبع قوة النظام المصرفي من سياسة حكومية داعمة تساعد على راسملة فوق المتوسطة وريحية كافية وسيولة وفيرة. وهذا يعوض الى حد كبير المخاطر المتصلة بالعمل في اقتصاد احادي الموارد ويقاعدة عملاء ضيقة وفرص اعمال محدودة. وأكدت الدراسة ان النظام المصرفي الكويتي سيبقي متمتعا بالحماية بالرغم من دخول البنوك الأجنبية نظرا لطبيعة الحماية التي يقدمها البنك المركزي وضيق السوق. ولفت التقرير الى ان الأزمة الاقتصادية التي اندلعت شرارتها في أكتوبر 2008 أدت الى تضرر القطاع المصرفي بكم كبير من القروض غير المنتظمة لافتة

إعداد: أحمد يوسف  
قالت شركة «كابيتال ستاندرز» في أحدث تقاريرها حول المخاطر التي تواجه الصناعة المصرفية في الكويت. ان النظام المصرفي الكويتي يعد من أقوى أنظمة المصارف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو يستفيد من وضع مالي متين وآلية دعم قوية ومنافسة محدودة من البنوك الأجنبية. وفي تقرير صادر عن شركة «كابيتال ستاندرز» التي تترأس مجلس إدارتها د. أماني بورسلي استنادا للاقتصاد بجامعة الكويت: ان النظام المصرفي يمر بمرحلة ارتفاع نحو مزيد من التنافسية والتنوع وابتكار



المؤشرات الرئيسية	2013	2012	2011	2010	2009	2008
نسبة نمو الناتج المحلي	5,2	5,5	5,2	4,4	(0,7)	8,5
الناتج المحلي للفرد بالدولار	44,474	43,637	42,901	42,154	41,518	41,976
تضخم الأسعار الاستهلاكية	3,2	4,0	4,5	5,6	7,0	10,5
توازن الميزانية	18,7	17,7	13,5	13,8	9,8	25,3
ميزان الحساب الجاري	24,1	25,3	21,9	27,4	21,8	42,7
سعر الصرف بالدولار	0,273	0,274	0,278	0,287	0,284	0,269
عدد السكان	4,1	3,9	3,7	3,6	3,5	3,4
الاستهلاك للفرد	17,360	16,620	15,460	14,060	13,200	12,630

النوع	الفروع	الأصول	مطلوبات	نسبة القروض
البنوك التجارية المحلية				
الوطني	64	43,01	14,7	1,95
بيت التمويل	44	37,87	21,73	1,93
الخليج	42	19,41	13,82	12,68
التجاري	50	15,47	13,84	5,23
الأهلي	20	10,91	13,17	2,51
برقان	21	14,06	8,97	1,41
الكويت والشرق الأوسط	21	8,03	12,71	3,05
بنك الكويت الدولي	8	3,78	14,09	3,46
بوبيان	12	3,02	21,82	0,21
الصناعي	1	1,99	64,74	2,93
فروع البنوك الأجنبية				
فرع بنك البحرين والكويت	1	-	-	-
فرع بي ان بي باربا	1	-	-	-
فرع اتش اس سي بي	1	-	-	-

مصارف الكويت تمر بمرحلة ارتفاع نحو مزيد من التنافسية والتنوع وابتكار المنتجات حتى لا تتراجع ربحيتها توقعات بنمو إجمالي للناتج المحلي بنسبة 0,7% في 2009 يتحسن ليصل إلى 4,4% في العام المقبل زيادة سجلتها المصارف بالقروض المتنوعة مقابل كمية كبيرة من المحافظ الاستثمارية غير السائلة غالبيتها عقارية

كافية وسيولة وفيرة. وهذا يعوض الى حد كبير المخاطر المتصلة بالعمل في اقتصاد احادي الخط ويقاعدة عملاء ضيقة وفرص اعمال محدودة. ويؤكد التقرير ان النظام المصرفي الكويتي سيبقي متمتعا بالحماية بالرغم من دخول البنوك الأجنبية نظرا لطبيعة الحماية التي يقدمها البنك المركزي وضيق السوق.

وأوضحت ان البنوك الكويتية تستفيد من وضع اقتصادي متين تحرك عجلته أسعار النفط المرتفعة والتوسع السريع في أعمال التجزئة وسوق أسهم صاعدة، ولكن يجب الإشارة الى انكشاف البنوك الكبير للعقارات وسوق الأسهم المتقلبة بطبيعتها. وحددت ان التحديات تبقى مسألة مهمة من حيث القروض والإيداعات، مشيرة الى ان موازنات البنوك الكويتية تعكس تركيزا عاليا على الإقراض لقطاع العقارات وللأنشطة المصرفية الشخصية. ويرجع ذلك الى فرص الإقراض المحدودة بسبب شح أعمال الشركات. ويعمل بنك الكويت المركزي باستمرار على تعزيز الأنظمة لتنظيم المخاطرة وأحكام إدارة جودة الأصول والبنك المركزي تاريخ قوي من التدخل عندما تكون المخاطرة الجهازية في الميزان.

أكد التقرير أن الاقتصادات العالمية شهدت ركودا بدأت شرارته مع أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، لافتة الى ان صندوق النقد الدولي توقع تراجعاً محتملاً للاقتصاد العالمي بمعدل 1,3% في 2009، وهو الأدنى منذ الحرب العالمية الثانية، بعد ان شهد نموا مرتفعا بنسبة 5,2% في 2007 و3,2% في 2008. ولكن الخير الجيد هو احتمال ان يعكس هذا المنحى في 2010 وان ينتعش النمو الى معدل 1,9% اما إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط الذي سجل نموا حقيقيا جيدا بمعدل 5,7% في 2006 و6,3% في 2007، فمن المتوقع ان يتباطأ من 5,9% في 2008 الى 2,5% في 2009. وقد حقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكويتي نموا بمعدل سنوي مركب بلغ 7,4% بين الأعوام 2004-2007. وتولد الإيرادات النفطية فائضا كبيرا في الموازنة وفي الحساب الجاري الخارجي مما يمكن البلد من زيادة صافي أصوله الخارجية. ونتيجة لازمة الاقتصادية العالمية من المتوقع ان يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الصافي بنسبة 0,7% في 2009 قبل ان يتحسن الى 4,4% في 2010. ومن المتوقع ان يكون النمو متواضعا في 2009-2010 في قطاع الخدمات مثل الخدمات المالية واللوجستيات والاتصالات والتجزئة التي تشكل نحو 40% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي. ومن المرجح ان يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي وتعزيز قوة الدولار والتزام الحكومة بتوسيع سياسة الدعم الى خفض التضخم من 10,5% في 2008 الى 7% في 2009 و5,6% في 2010.

المخاطر الاقتصادية  
ولفت التقرير الى ان الاقتصاد الكويتي يحركه النفط مع فرصة محدودة للتنوع، حيث تمتلك الكويت اقتصادا صغيرا ومنفتحا نسبيا باحتياجات نفطية مؤكدة تبلغ نحو 96 مليار برميل أي نحو 10% من الاحتياطيات العالمية. ويشكل التترول نصف إجمالي الناتج المحلي تقريبا و90% من إيرادات التصدير و95% من دخل الحكومة. الحكومة تسير ببطء على درب الإصلاحات. وفي 1999 افتتحت اول منطقة تجارة حرة في البلاد وستواصل التفاوض مع شركات نفط عالمية لتطوير حقول في شمال البلاد. وتشكل الصناعات الهيدروكربونية أكثر من 95% من اقتصاد الكويت، اما تنوع الاقتصاد باتجاه التصنيع فلا يزال مسألة بعيدة.

وعن الأزمة الاقتصادية التي بدأت في أكتوبر 2008 أكد التقرير انها أدت الى تضرر القطاع المصرفي بكم كبير من القروض غير المنتظمة، مما أدى الى توسيع البنوك المحلية لأنشطتها الى ما هو أبعد من الخدمات المصرفية التقليدية، كما انها ستحتاج الى اطار تنظيمي مناسب لكي تلعب دور البنوك العالمية ولكي تواجه منافسة شركات الاستثمار والتأمين الوطنية. ومن المتوقع أيضا ان تشعربنوك المحلية بضغط

ويبقى التقرير: «ان الصناعة المصرفية تتمتع بحماية عالية بالنظر الى شرط ان يكون مؤسس البنك شركة متداولة الاسهم وان يكون رأس المال المدفوع 75 مليون دينار على الأقل. كما ان على المؤسس ان يحصل على ترخيص من الحكومة الكويتية والبنك المركزي وهما امران صعبان للغاية. ويمنع القانون امتلاك شخص واحد او كيان قانوني لأكثر من 5% من رأسمال البنك. وإضافة الى ذلك يحق للبنك المركزي تعديل هذه الشروط في أي وقت. هذا كله يعزل العدد القليل للبنوك الكويتية وهو ما يعطيها ميزة كبيرة لأنه يجعل المنافسة محدودة مما اعطى كل بنك حصة مستقرة من السوق على مدى سنوات.»

البنوك الإسلامية  
وعن قطاع الخدمات المالية المتفقتة مع الشريعة الإسلامية، ذكر التقرير انها حققت نموا جيدا في السنوات الأخيرة، حيث يوجد حاليا مصرفان إسلاميان و31 شركة استثمار إسلامية بحصة تزيد عن 26% من السوق في حين بدأ بنك الكويت والشرق الأوسط إجراءات تحوله الى بنك إسلامي. وقد ساعد الابتكار على نمو التمويل الإسلامي في الكويت ومكنه من



المصارف الكويتية في وضع آمن